

دور الاتحاد الأوروبي في معالجة أزمة الديون السيادية اليونانية

The role of the European Union in handling with the Greek sovereign debt crisis

كافي فريدة

طويل حدة

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله – الجزائر

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله – الجزائر

farida.doctora@hotmail.fr

touilhadda@yahoo.fr

Received: 31/03/2019

Accepted: 10/12/2019

Published: 25/12/2019

ملخص:

تتناول هذه الدراسة أزمة اليونان التي انفجرت وشكلت هزات ارتدادية عنيفة شملت مختلف البلدان المشابهة الخصائص الاقتصادية مع اليونان وعرفت بدول "PIIGS"، حيث تجاوزت نسب الدين العام والعجز في الموازنة العامة لهذه الدول وبشكل كبير النسب المتفق عليها للانضمام إلى الاتحاد النقدي الأوروبي. وأصبحت دول "PIIGS" على حافة إعلان الإفلاس وهددت البناء الاقتصادي والنقدي الأوروبي بالانهيار، الأمر الذي استدعى ضرورة تدخل أجهزة الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي لمعالجة الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول وإعادة الاستقرار المالي والنقدي لها، ولعب الاتحاد الأوروبي دور كبير لتجاوز أزمة الديون السيادية وإعادة الاستقرار للمنطقة.

وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي للإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها. وتوصلت الدراسة إلى أن الاتحاد الأوروبي كانت له مجموعة من الأدوار الهامة والهادفة إلى معالجة الأوضاع الاقتصادية لدول "PIIGS". تمثلت في الدور التمويلي، الدور الإشرافي، إضافة إعادة صيغة بعض النصوص التشريعية المؤسسة للاتحاد الأوروبي. الكلمات المفتاحية: أزمة اليورو، الديون السيادية، الاقتصاد اليوناني، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد النقدي. تصنيف JEL: J65، G22، G32.

Abstract:

This study includes the Greece crisis that was exploded and formed a violent aftershocks including various nations similar to Greek 's economic characters known as "PIIGS" whereas the widening budget deficit and public debts ratios were dramatically increased in these states .and could not fulfill the legal conditions to join officially the European Monetary Union (EMU).

however the PIIGS states has been on the brink of bankruptcy and threatened the construction of the European economic and monetary union collapse .which necessitated the emergency need to enter the saving European economic and monetary devices to treat the economic issues related to these states and to make them ready and able to reestablish their monetary and financial norms The EMU played the greatest role to overcome these debts crisis and bring back the stability in this area.

Keywords: The euro crisis; sovereign debt; Greek economy; European Union; Monetary Union.

Jel Classification Codes: J65, G22, G32.

*المؤلف المرسل: كافي فريدة، الإيميل المني: farida.doctora@hotmail.fr

1. مقدمة:

لقد عرف الاقتصاد اليوناني أحد دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، في أعقاب نهاية سنة 2009 أزمة مالية عميقة المعالم شملت مختلف القطاعات الاقتصادية عرفت بـ أزمة الديون السيادية، وقد تعدت أثارها إلى دول الاتحاد الأوروبي سواء المشابهة الخصائص أم الفاعلة على المستوى الاقتصادي للاتحاد الأوروبي، كما أثرت على أجهزته النقدية والمالية وحتى التجارية، مشكلة بذلك خطورة على استمرارية أجهزته خاصة منها النقدية، ومهددة بفشل وتراجع البناء النقدي والاقتصادي، ما استدعى من الاتحاد الأوروبي تكثيف جهوده والتنسيق مع صندوق النقد الدولي وحكومات الأزمة لإيجاد حلول عاجلة.

إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي: ما هو دور الاتحاد الأوروبي في معالجة أزمة الديون السيادية اليونانية؟

أسئلة الدراسة:

- ما هي أسباب أزمة الديون؟
- ما هي الحلول اليونانية المعتمدة للخروج من الأزمة؟
- ما هي الحلول التي قدمها الاتحاد الأوروبي لمعالجة الأزمة اليونانية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن هذه التساؤلات تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- إن سبب بروز أزمة الدين السيادي هو غياب الشفافية في التقارير المالية اليونانية المقدمة إلى الاتحاد الأوروبي مع ضعف رقابة البنك المركزي؛
- لمعالجة أزمة الديون السيادية اليونانية اعتمدت الحكومة اليونانية مجموعة من السياسات تتعلق خاصة بالسياسة المالية والإجراءات والتدابير التقشفية؛
- عمد الاتحاد الأوروبي إلى مجموعة من البرامج المستعجلة المقدمة للاقتصاد اليوناني بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي، إضافة إلى إجراءات تتعلق بتعديل إعادة صياغة تشريعات تضمن سلامة البناء النقدي الأوروبي واستقراره.

منهج الدراسة:

للإجابة على أسئلة الدراسة، تم الاعتماد على المناهج المستخدمة في الدراسات الاقتصادية عموماً، من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي للوقوف على أسباب نشوء هذه الأزمة وأثارها وما هي الحلول المعتمدة من طرف الحكومة اليونانية وكذا الحلول والتدابير المعتمدة من طرف الاتحاد الأوروبي (البنك المركزي الأوروبي) للوصول إلى الدور الذي لعبه الاتحاد الأوروبي من خلال أجهزته خاصة البنك المركزي، وذلك من خلال التقصي في المنشورات من الدراسات والتقارير والأدلة وحتى المواقع الرسمية للهيئات ذات العلاقة، قصد استيعاب وفهم معالم الموضوع وتحقيق أهدافه.

2. التكامل الاقتصادي الإقليمي الأوروبي:

يعتبر الاتحاد الأوروبي نتاج عملية اندماج وتكامل مازالت في أوج نشاطها وتفاعلاتها ولم تصل إلى نهاية غايتها، معتمدة على الأسلوب المرحلي في البناء، لتصل به إلى ما هي عليه اليوم هادفة من وراء ذلك إلى استغلال جميع الإمكانيات والمقومات المتاحة لهذه الدول من جهة ومن جهة أخرى مواجهة مختلف الأزمات الاقتصادية والمالية التي يمكن أن تواجهها، ونميز المراحل التالية في عملية بناء هذا التكامل الاقتصادي والنقدي:

1.2. مراحل تطور بناء الاتحاد الأوروبي:

1.1.2. الاتحاد الجمركي:

تجسد باقتراح من "روبرت شومان" وزير خارجية فرنسا؛ حيث استهدف إنشاء اتحاد جمركي كمرحلة انتقالية تمتد إلى 12 أو 15 سنة ممهدة لإنشاء سوق مشتركة للفحم والفلوذا وتشمل بضائع وخدمات أيضا للدول الأعضاء (فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، لكسمبورج، هولندا، إيطاليا) (أمال،، 2007)، وتم تبني الاقتراح على إثر توقيع معاهدة روما والتي دخلت حيز التنفيذ في 1958/01/01م، وقد نصت على ضرورة إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات بين الدول الأعضاء، إلغاء القيود الكمية على الصادرات والواردات بين دول السوق، وضع تعريف جمركية موحدة على الواردات من الدول غير الأعضاء، إلغاء العقوبات وإزالة العوائق التي تحد من انتقال العمل ورأس المال.

وقد تحقق الاتحاد الجمركي في غضون عشر سنوات ونصف من اتفاقية روما.

2.1.2. مرحلة السوق المشتركة:

خُصصت العشرون سنة الموالية من قيام الاتحاد الجمركي لتحرير حركة انتقال عوامل الإنتاج وبناء أوروبا موحدة، وقد أصدرت المفوضية إعلانا في 1968/08/01 تحدد فيه أهداف هذه المرحلة بإقامة: الاتحاد الاقتصادي؛ إقامة الاتحاد السياسي؛ تقويم العلاقات الخارجية ومعالجة القضايا الإنسانية (الإمام، 1998، صفحة 96) في إطار الاتحاد الاقتصادي وفي ديسمبر 1978 أقر رؤساء دول وحكومات المجموعة الأوروبية إنشاء نظام النقد الأوروبي الذي يقوم على ثلاث محاور (محمد زيدان، 2005): آليات الصرف، آليات الائتمان، وحدة النقد الأوروبية "الإيكو".

3.1.2. السوق الموحدة:

تم إعداد "الكتاب الأبيض" متضمنا 279 توجها يستهدف إقامة السوق الأوروبية الموحدة بحلول عام 1992 (البكري، 2001). وتم إقراره من طرف المجلس الأوروبي في لكسمبورج في 1985/12/02، ويهدف إلى تكوين سوق مصرفية أوروبية موحدة؛ خلق سوق تجارية أوروبية موحدة، توجه اجتماعي أوروبي موحد، وضع سياسة أوروبية موحدة خاصة بالتطورات العلمية والتكنولوجية والبيئة، بغرض إزالة جميع القيود والعوائق الاقتصادية والتجارية والفنية والمالية بين الدول الأعضاء بنهاية عام 1992، لكي تصبح أسواق الدول الأعضاء سوفا موحدا. (شرار، 2007، صفحة 53)

4.1.2. الاتحاد الأوروبي:

أصبح الاتحاد الأوروبي ساري المفعول في نوفمبر 1993، طبقا لنصوص معاهدة ماستريخت 1992 التي وقعتا اثنتي عشر دولة هولندا، محققا حالة من الاندماج التام بين الدول الأعضاء، وقابل للزيادة العضوية إذ بلغ عدد أعضائه 15 عضو سنة 1995، ثم 25 عضو سنة 2005، و 27 عضو سنة 2007 وبلغ عدد الأعضاء 28 عضو سنة 2013 بانضمام كرواتيا.

5.1.2. الاتحاد النقدي:

استهدفت معاهدة ماستريخت التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء وإقامة الوحدة النقدية الكاملة على ثلاث مراحل تنتهي بإقامة بنك أوروبي قبل موعد 1999/01/01 يتحكم في إصدار العملة الموحدة. وقد تحقق ذلك وتم تأسيس الاتحاد النقدي والبنك المركزي الأوروبي الاتحاد النقدي فبلغ عدد أعضاؤه 19 عضو وهي: إسبانيا، ألمانيا، بلجيكا، فنلندا، فرنسا، إيرلندا، إيطاليا، لكسمبورج، هولندا، النمسا، البرتغال، اليونان، مالطا، قبرص، سلوفينيا، استونيا، لاتفيا، ليتوانيا.

• شروط الانضمام للاتحاد النقدي:

يتطلب الانضمام إلى الاتحاد النقدي الأوروبي مجموعة من الشروط نذكر أهمها: ألا يزيد معدل التضخم عن 1.5% من معدل التضخم في أكثر ثلاث دول تضخما في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى عدم زيادة سعر الفائدة للقروض طويلة الأجل على 2% بالنسبة لمتوسط سعر الفائدة في أقل ثلاث دول في الاتحاد من حيث معدلات التضخم، وأن تتحرك أسعار الصرف بدون انحرافات عن الأهداف الموضوعية، وتطبيق سياسة للإصلاح المالي بحيث لا يزيد العجز في الموازنة العامة للدول عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي وألا تزيد قيمة الدين العام عن 60% من هذا الناتج.

3. الأزمة في اليونان:

يعتبر يوم 20 أكتوبر 2009 يوما هاما في تاريخ الأزمة اليونانية عندما فجر وزير المالية الجديد (جورج باباندرو) (George Papandreou) قنبلة من العيار الثقيل وذلك بإعلانه أن أرقام رئيس الوزراء السابق (كوستاس) (Kostas) غير صحيحة ولا تعكس الوضع الحقيقي للاقتصاد اليوناني وأن العجز الحقيقي في الموازنة العامة اليونانية يقدر بـ 12.8% من الناتج الإجمالي المحلي بدل 3,6%، أدى الإعلان عن هذه الأرقام إلى صعوبة التنبؤ بقدرة اليونان السيطرة على وضعها المالي (Muhamed, 2011).

أضف إلى ذلك بذخ وترف الحكومة والإنفاق الحكومي المتزايد على أشياء لا تفيد الاقتصادي المحلي الأمر الذي أدى إلى ارتفاع العجز في الموازنة العامة لتتجاوز بشكل كبير الناتج الإجمالي، وعندما ضربت الأزمة العالمية في سبتمبر 2008 لم تتعامل الحكومة اليونانية السابقة بشفافية، بل لجأت إلى التلاعب مرة أخرى في السجلات المالية لإخفاء حجم العجز في ميزانيتها، إسراف اليونان في الاقتراض المختئ خلف قناع من الخدع البنكية وإخفاء الحقائق. وبمساعدة من بنك "غولدمان ساكس" "Goldman Sachs" وغيره من البنوك انخرطت اليونان في صفقات مالية أجنبية وباعت موارد مالية مستقبلية ثم أسدلت على التزاماتها المالية غطاء حال دون ظهورها في الموازنة باستخدام آليات يعترف بنك "غولدمان ساكس" تفتقر إلى الشفافية المطلوبة (أيت يحي سمي، 2012). وكشفت ذلك الحكومة الاشتراكية التي انتخبت في أكتوبر 2009، حيث أظهرت المراجعات الإحصائية أن التمويل العام في وضع سيء، ذلك أن الناتج المحلي لليونان لا يُشكل أكثر من 3% من الناتج القومي لمنطقة اليورو، وعجز يُشكل 13% من الناتج المحلي اليوناني وهذا يُمثل خمسة أضعاف ما هو مسموح فيه في منطقة اليورو، متجاوزا حجم العجز أكثر من 300 مليار يورو، في الوقت الذي لم تجدي فيه سياسة التقشف التي اتبعتها الحكومة نفعاً إلا أنها أضرت بالمواطن اليوناني ذو الدخل القليل؛ أدى ذلك إلى اهتزاز ثقة المستثمرين، وفي 12 جانفي 2010 أعلنت الهيئة الأوروبية للإحصاء (euro stat) أن أرقام الحكومة اليونانية لا يمكن الاعتماد عليها. والشكل الموالي يوضح الوضع المالي المتدهور لليونان خلال الفترة 1990-2010.

1.1. أسباب الأزمة:

أثناء دراسة الأزمة اليونانية لاحظنا تعدد أسباب الأزمة اليونانية واختلافها فمنها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي. تمثلت الأسباب الداخلية للأزمة اليونانية فيما يلي: ارتفاع الإنفاق العام وضعف الإيرادات الحكومية، (Uri Daudush, 2011) و all) ضعف سياسة الموازنة، وزيادة الإنفاق على التسليح (أحمد منير النجار، 2012)، ضعف التحصيل الضريبي (Rebecca, 2011) (M. & all, 2011) السياسة الأجرية في الإتحاد الأوروبي ونمو التجارة الخارجية، عدم وجود مصداقية وشفافية على مستوى الأرقام المعطيات عن الاقتصاد اليوناني، الفساد الاقتصادي (أليكس أليكسييف، 2010)، عدم احترام معايير الوحدة النقدية الأوروبية.

وتمثلت الأسباب الخارجية لازمة اليونانية في ما يلي: الأزمة المالية العالمية 2007، (لقمان معزوز، 2011) التصنيف السيئ لوكالات التصنيف الدولية، (التقرير الاقتصادي الصادر عن مجلس الغرفة السعودية، 2010) الجانب السلبي للانضمام إلى اليورو، (Benjamin, C. & all, 2010) اللااستقرار في أسواق الديون اليونانية وغيرها من الأسواق المالية زاد من تداول المشتقات الأخرى (مقايضة العجز عن سداد القرض)، الدور السلبي لوسائل الإعلام العالمية.

2.3. مؤشرات الأزمة اليونانية:

• **الميزانية والدين الحكومي:** انضمت اليونان إلى الاتحاد النقدي الأوربي تحت وطأة الغش، ولم تستفد اليونان من فترة النمو الهائلة التي سبقت الانضمام لليورو وامتدت إلى 2007 والتي قدرت نسبته 4.2٪ سنويا لتقلص من حجم ديونها. بل لجأت إلى الاقتراض المخبأ خلف قناع من الخدع لإخفاء الحقائق. ما أدى إلى تضاعف الديون فبلغ حجم الدين عام 2009 نسبة 127٪ من الناتج المحلي لينتقل بعدها في نهاية الربع الأول من 2012 نسبة 132.4٪ من GDP بحجم ديون قدر بـ 242.8 مليار يورو من جراء خطتي الإنقاذ الممتدة من 2010-2012 والبالغة قيمة 220 مليار يورو وتشمل أيضا سندات حكومية يونانية تحملها البنوك المركزية الأوروبية؛

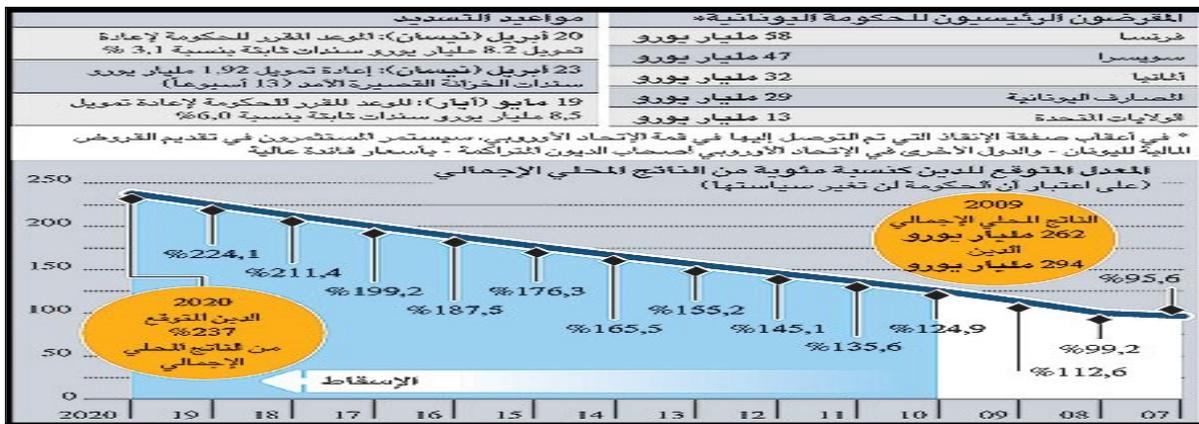
ويوضح الجدول الموالي الوضعية الصعبة للموقف المالي اليوناني، حيث يبرز ذلك من خلال تزايد المستمر للدين العام إذ انتقل من 159.4٪ من GDP سنة 2012 إلى 199.7٪ من GDP سنة 2016 وبذلك يكون حجم الديون اليونانية قد بلغ 315 مليار يورو. كما نلاحظ تذبذب في عجز الميزانية الهيكلية والتوازن العام للحكومة مع تحسن طفيف للوضع في 2014 و 2015، وهذا ما يجعل الاقتصاد اليوناني يواجه صعوبات في النمو الاقتصادي خاصة في ظل صعوبة إيجاد مصادر للتمويل "الإقراض" بالإضافة إلى النسبة المرتفعة من الدين الإجمالي للحكومة العامة الذي يعتبر مرتفعا جدا وخروج اليونان عن الشرط الضروري للانضمام إلى منطقة اليورو المحدد بـ 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي والتي فاقت الحدود المعقولة إذ وصلت إلى حد قياسي سنة 2016 بـ 199.7٪ بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

جدول 1: الدين الإجمالي والتوازن العام لليونان للفترة (1996-2017م) ٪ من الناتج المحلي.

2017	2016	2015	2014	2013	2012	11-96	
2.0	1.7	1.0	1.1-	0.5	2.5-	8.1 -	صافي الإقراض (+) والاقتراض (-)*
2.2-	3.6-	4.6-	3.6-	12.4-	8.8-	-	الميزانية العامة
195.6	199.7	194.8	178.6	177.0	159.4	-	إجمالي الدين العام الحكومي

Source : European Economic Forecast. (November,2015). Autumn 2015, P83

الشكل 1: الديون اليونانية خلال الفترة 2007-2020.



Source : Bank For International Settlements, Danks Bank, CMA data Vision.

• الناتج المحلي الإجمالي لليونان ومعدلات النمو:

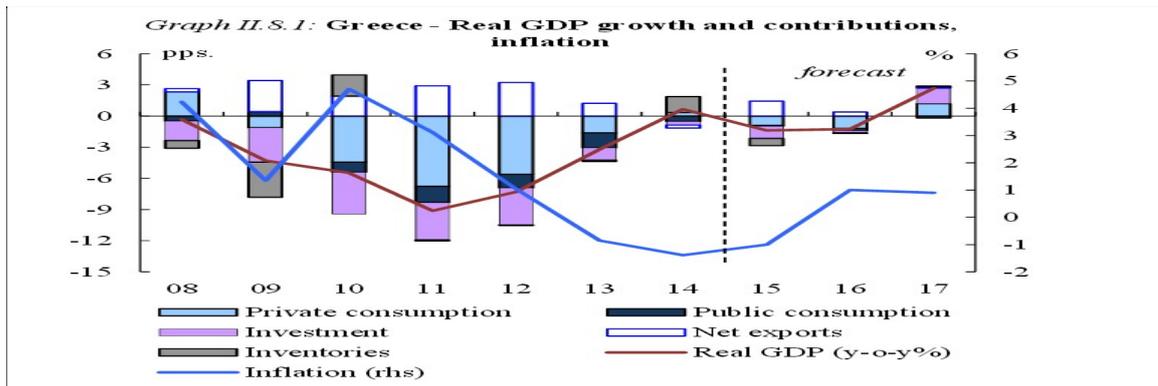
يعتبر الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي من أهم المقاييس وأسس الحكم على استقرار ونمو اقتصاد بلد معين، وتشير الإحصائيات أن أزمة الديون السيادية أدت إلى تباطؤ في نمو معدلات الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث يظهر الشكل والجدول المواليين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بقيم سالبة خلال الفترة 2008 و2016 وفي انخفاض مستمر إلى غاية 2012 حيث بلغت نسبة الناتج المحلي الإجمالي -7.3٪ ليعود للارتفاع من جديد سنتي 2013 و2014 على التوالي -3.2٪ و0.7٪ ويعود للانخفاض وبقيم سالبة -1.4 و-1.3 سنتي 2015 و2016 وهذا بسبب الإجراءات التقشفية التي أقرتها اليونان والشروط القاسية التي فرضت عليها من طرف الترويكا، كإجراءات ضوابط رأس المال " القيود المفروضة على التعاملات النقدية من بينها سحب الودائع وتحويل الأموال". ما جعل المناخ الاستثماري يتميز بالركود نتيجة استمرار الضعف في الطلب المحلي، ويتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي لليونان خلال السنوات المقبلة نتيجة ارتفاع الطلب المحلي.

جدول 2: المعدل السنوي لنمو GDP باليونان خلال الفترة 2008-2017.

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
2.7	1.3 -	1.4 -	0.7	3.2 -	7.3 -	6.9 -	3.5 -	3.3 -	0.2 -	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي٪
2.5	1.6 -	2.1 -	0.6 -	4.3 -	10.5 -	10.6 -	7.0 -	3.4	0.8	الطلب المحلي٪ من GDP
0.1	0.1 -	0.7 -	1.5	0.1 -	0.0	1.3	0.4	2.9 -	0.5 -	المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي. من GDP المخزونات٪
0.1	0.4	1.4	0.3 -	1.2	3.2	2.4	3.0	3.1	0.5 -	GDP الصادرات٪ من صافي

Source :- European Economic Forecast, Economic and Financial Affairs, Spring 2012,P72.

الشكل 2: نمو الناتج المحلي الحقيقي لليونان خلال 2008-2017.



Source: European commission.,op.cit.,p:82.

3.3. الحلول القطرية:

في كلمة رئيس حكومة اليونان: " لا بد من التوجه نحو نموذج جديد للتنمية، لكن قبل ذلك ينبغي ترتيب أوضاع المنزل من الداخل، فنحن لا نستطيع أن نسمح لأنفسنا بعدم معالجة المشاكل البنوية الخطيرة التي نعانيها، والتي خلقت اقتصادا غير منتج ودولة مبددة وغير فاعلة". (Raymond, J. & all, 2012) وعلى اثر ذلك أعلن صفقة غير مسبوقه تهدف إلى دعم المالية

العامة، بتدابير حاسمة وفورية تهدف إلى خفض العجز من خلال خفض النفقات العامة و رفع الإيرادات العامة وفيما يلي أهم العناصر في مجموعة الإصلاحات المقررة من قبل الحكومة اليونانية: (صندوق النقد الدولي، 2010)

- سياسات المالية العامة: ضبط أوضاع المالية العامة بما يعادل 1.1% من إجمالي الناتج المحلي على مدار ثلاث سنوات بهدف الوصول بعجز الحكومة العامة إلى أقل من 3% انطلاقاً من سنة 2009 أين كان العجز قدره 13.6%؛
 - الإنفاق العام: تم وضع هدف تحقيق وفرات قدرها 5.25% من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية 2013، وسيتم تخفيض الأجور ومعاشات التقاعد وتجميدها لمدة 3 سنوات، مع إلغاء العلاوات المعتاد صرفها للقوى العاملة بمناسبة أعياد الميلاد وعيد الفصح وفصل الصيف، وحماية العاملين الذين يتقاضون أدنى الأجور؛
 - إيرادات الحكومة: هدفت التدابير المتخذة في هذا الشأن إلى تحقيق إيرادات بنسبة 4% من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية 2013 من خلال زيادة الضريبة على القيمة المضافة، زيادة الضرائب على السلع الكمالية وعلى التبغ والكحول بالإضافة إلى سلع أخرى؛
 - إدارة الإيرادات وضبط النفقات: تعمل الحكومة اليونانية على تحسين التحصيل الضريبي وزيادة مساهمة من لم يتحملوا نصيباً عادلاً من العبء الضريبي، كما تحرص على حماية الإيرادات من مخالفات كبار دافعي الضرائب؛
 - الاستقرار المالي: طلب المساعدة من المفوضية الأوروبية والبنك المركزي وصندوق النقد الدولي، وإجراء مباحثات معهم تهدف إلى إقامة صندوق للاستقرار المالي بتمويل من برنامج التمويل الخارجي لتأمين مستوى كاف من رأس المال المصرفي؛
 - برنامج المستحقات الحكومية: يتم تقليص المستحقات الحكومية، حيث تخفض بعض مزايا الضمان الاجتماعي مع الحفاظ على ما يقدم منها لأفقر الشرائح السكانية؛
 - إصلاح نظام التقاعد: إصلاح شامل لنظام التقاعد يشمل تخفيض التقاعد المبكر؛
 - السياسات الهيكلية: ستعمل الحكومة على تحديث الإدارة العامة وتدعيم أسواق العمل وسياسات الدخل وتحسين مناخ الأعمال وخصوصية المؤسسات العامة؛
 - الإنفاق العسكري: تتوخى الخطة خفض ملحوظاً للإنفاق العسكري خلال الفترة المستهدفة.
- وتهدف نوعية الإصلاحات المالية والهيكلية الجارية في ظل برنامج الحكومة إلى تخفيض العجز الموازني، والحيولة دون حدوث أزمة ثقة تزيد من تدهور وإضعاف الاقتصاد اليوناني. كما تهدف هذه التدابير إلى تحقيق السيطرة على الموارد العامة وتحديث الاقتصاد وتقوية سياسات الدخل وأسواق العمل، وتحسين إدارة مؤسسات الدولة والاستثمار فيها وتعزيز مناخ الاستثمار.

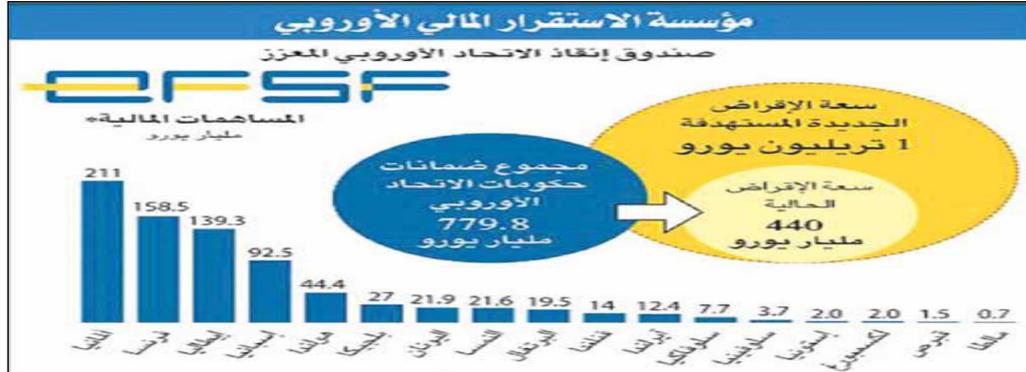
4.3. الحلالات الاتحادية:

من أجل احتواء أزمة الديون السيادية اليونان عقد قادة الاتحاد الأوروبي ما يزيد عن 60 قمة واجتماع للبحث في الطرق والسبل التي يمكن انتهاجها لإيجاد حلول سريعة وفعالة. وقد أفضت إلى إنشاء:

- صندوق الاستقرار الأوروبي: عبارة عن مؤسسة تم إنشاؤها وفق قواعد إنشاء مؤسسة تجارية في قانون لكسمبورغ، وفق عقد مبرم في 07 جوان 2010 بين 17 دولة عضو في منطقة اليورو، مخصص لتمويل هذه الدول بضمان الدول الأعضاء في منطقة اليورو بمبلغ إجمالي 440 مليار أورو. (عبد الكريم عبيدات، 2012) الهدف من إنشائه هو دعم الاستقرار المالي في منطقة اليورو من خلال تقديم مساعدات مالية مؤقتة إلى الدول الأعضاء المثقلة بالديون السيادية، ومنحت للصندوق صلاحيات تمثلت في ما يلي: (European Financial Stability Facility, 2012)
- إقراض أي دولة بشكل احترازي قبل أن تحدث فيها اضطرابات بسبب وضعها المالي؛
- شراء سندات سيادية لدول منطقة اليورو التي تعاني من المشكلات؛

دور الاتحاد الأوروبي في معالجة أزمة الديون السيادية اليونانية

- توفير تمويل للدول التي تسعى لإعادة رسملة بنوكها المتضررة ويتم شطب قروضها المستحقة على دول تعاني أزمة ديون؛
 - ونسبة مشاركة الدول تعتمد على حجم حصتها في البنك المركزي الأوروبي؛ حيث تأتي ألمانيا في المقدمة بنسبة 27٪، تليها فرنسا بنسبة 20٪، ثم إيطاليا بنسبة 18٪ والشكل الموالي يوضح نسبة مشاركة كل دولة.
- الشكل 3: حجم مشاركة دول اليورو في صندوق الاستقرار الأوروبي.



Source : European Financial Stability Facility. (July 2012). EFSF, p: 14.

وقد استفادت اليونان من المساعدات المالية في إطار صندوق الاستقرار الأوروبي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي كما هو موضح في الجدول الموالي.

جدول 3: يوضح القروض الممنوحة حتى ديسمبر 2011 بوحدة المليار يورو.

الدفعات	التاريخ	صندوق الاستقرار الأوروبي	صندوق النقد	المجموع
الدفعة الأولى	ماي 2010	14.5	5.5	20.0
الدفعة الثانية	سبتمبر 2010	6.5	2.6	9.1
الدفعة الثالثة	ديسمبر 2010 جانفي 2011	6.5	2.5	9.0
الدفعة الرابعة	مارس 2011	10.9	4.1	15.0
الدفعة الخامسة	جويلية 2011	8.7	3.2	11.9
الدفعة السادسة	ديسمبر	5.8	2.2	8.0
المجموع	/	52.9	20.1	73.0

Source: Economic and Financial Affairs.

• إنشاء آلية الاستقرار المالي (ESM):

أعلنت منطقة اليورو رسمياً آلية الاستقرار الأوروبية كوسيلة دائمة للتعامل مع الأزمات المالية لدول المنطقة في فيفري 2012، وذلك بعد المصادقة على معاهدة جديدة للانضباط المالي الأوروبي في قمة المجلس الأوروبي غرضها وضع قواعد أكثر صرامة لضمان الانضباط المالي لدول منطقة اليورو. ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ الفعلي في جانفي 2013، وبنودها الأساسية التي تركز عليها هي:

- الالتزام بحد أعلى لا يجوز للديون السيادية تجاوزها وفرض عقوبة على الدول المخالفة، ف "القاعدة الذهبية" التي تضمنتها المعاهدة فرضت على دول اليورو إدراج هذه القاعدة في دساتيرها؛ حيث يسمح عملياً بتسجيل عجز بنيوي سنوي لا يتخطى 0.5٪ من إجمالي الناتج المحلي؛ (عدنان عباس علي، 2012)
- نصت المادة السادسة للمعاهدة أنه يتعين على الأطراف المتعاقدة الإبلاغ المسبق عن إصدارها الدين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية بهدف زيادة التنسيق الأوروبي؛

- الدول التي تتخطى سقف الديون المسموح بها ستفرض عليه عقوبات فورية وتلقائية إلا في حالة اعتراض غالبية الدول عليه، وتمنح الصلاحية لمحكمة العدل الأوروبية للتحقق في مدى تنفيذ شروط قاعدة التوازن المالي المتفق عليها في المعاهدة المالية الجديدة؛ (عدنان عباس علي، 2012)
- يحق للحكومات التي تقل ديونها عن 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي أن يصل العجز الهيكلي 1.0٪ من الناتج المحلي، أما الدول التي تجاوزت ديونها نسبة 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فيتعين عليها تقليصها إلى 0.5٪ سنويا؛
- آلية الاستقرار الأوروبي صندوق جديد لإنقاذ اليورو رأسماله 500 مليار يورو، وهو من ضمن الإستراتيجية الشاملة للاتحاد الأوروبي، هدفها الحفاظ على الاستقرار المالي للمنطقة من خلال توفير مساعدات مالية للدول الأعضاء في منطقة اليورو عوض صندوق الاستقرار الأوروبي الذي تبقى له مسؤولية إدارة وتسديد الديون المستحقة، أي أن آلية الاستقرار الأوروبي ستبقى الآلية الوحيدة والدائمة العاملة على الاستجابة للطلبات الجديدة المتعلقة بالمساعدات المالية للدول الأعضاء في اليورو، وذلك بجمع الأموال عن طريق إصدار السندات أدوات مالية في سوق المال كذلك ديون متوسطة وطويلة الأجل ذات أجل استحقاق تصل إلى 30 سنة؛ (European Stability Mechanism)
- وفي إطار آلية الاستقرار الأوروبي تم إقرار البرنامج الثالث لإنقاذ اليونان يمتد من أوت 2015 إلى أوت 2018 الحجم المالي لبرنامج الإنقاذ 86 مليار يورو تم منح الحزمة الأولى والبالغة مقدار 26 مليار يورو على النحو التالي: (European Stability Mechanism) 13 مليار يورو في 20 أوت 2015، 2 مليار يورو في 24 نوفمبر 2015، 1 مليار يورو في 23 ديسمبر 2015، 10 مليار يورو احتياطي لإعادة رزمة البنوك، تم صرف منه 5.4 مليار يورو.

4. دور الاتحاد الأوروبي في معالجة أزمة الديون اليونانية:

- بذل الاتحاد الأوروبي جهود كبيرة من أجل الحد من شدة أزمة اليورو ومنعها من الانتشار إلى الدول الاتحادية من خلال البنك المركزي الأوروبي وبرز هذه الأدوار كما يلي:
- #### 1.4. دور تمويلي:

- عمد الاتحاد الأوروبي من خلال البنك المركزي الأوروبي إلى تقديم مساعدات مالية لدول الأزمة من خلال مجموعة من الحزم المالية تم ضخها منها في الاقتصاد اليوناني بالإضافة إلى التفاوض مع صندوق النقد الدولي لتقديم مساعدات إضافية وهذا بهدف تحقيق الاستقرار المالي حيث تم ضخ 85 مليار يورو في إطار آليات تسمح بذلك وهي:
- #### 1.1.4. صندوق الاستقرار المالي الأوروبي (FSFE):

- أنشأ الوزراء الأوروبيون مرفق الاستقرار المالي كشركة ذات مسؤولية محدودة في 07 جوان 2010؛ والهدف منه هو الحفاظ على الاستقرار المالي للاتحاد النقدي الأوروبي وبعث الثقة في الأسواق المالية الأوروبية من خلال تقديم مساعدات مالية من الدول الأعضاء؛ بمبلغ إجمالي قدرة 440 مليار يورو ونسبة مشاركة الدول في الصندوق تعتمد على حجم حصتها في البنك المركزي الأوروبي، وكانت ألمانيا في المقدمة بنسبة 27٪، تليها فرنسا بنسبة 20٪ وإيطاليا 18٪. وقد وافقت حكومات منطقة اليورو للسماح للصندوق الأوروبي للاستقرار المالي بشراء الدين السيادي بخصم في السوق الثانوي، (طبي مريم، 2014) كما أسندت له مهام هي: إقراض الدول بشكل احترازي قبل يحدث فيها اضطراب بسبب وضعها المالي، شراء سندات الحكومية لدول منطقة اليورو والتي تعاني مشاكل مالية، توفير التمويل للدول التي تسعى لإعادة رزمة بنوكها المتضررة. ويعتبر هذا الحل المؤقت لأزمة ديون منطقة اليورو حتى عام 2013، ليتم تعويضه بالآلية الأوروبية للاستقرار المالي.

- #### 2.1.4. الآلية الأوروبية للاستقرار المالي (MEFS):
- تم إكمال الجهاز الحكومي بآلية تدار من قبل المجلس الأوروبي لحساب 28 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، بإنشاء آلية استقرار مالي أوروبي وتعتبر هذه الآلية مؤقتة تكمل آلية المساعدة الموجودة لدعم الدول التي لم تنضم بعد إلى العملة الموحدة ويتيح لدول الاتحاد الأوروبي مبلغ 62 مليار أورو كحد أقصى بضمان الميزانية المشتركة لمساعدة

• توحيد التشريعات المصرفية: وذلك لتجنب التباين في درجة صرامة القواعد الحاكمة لعمل من بلد لآخر في البلدان 28 الأعضاء، ومحاولة تجنب حدوث أزمات بنكية. وقد تضمن هذا التوحيد عدد من القواعد والأسس المشتركة منها: أسس تخص حجم رأس المال المصرفي والسيولة المتوافرة ونسب الاحتياطي المطلوبة، إضافة إلى اللجوء إلى آليات أخرى متعلقة بتسيير المؤسسات المصرفية؛ تشمل الحرص على التنوع في المراكز الإدارية مع وضع محددات صارمة على المكافآت الممنوحة للإداريين في تلك المؤسسات. (عبد الحميد مرغيت، 2013).

3.4. دور في إعادة صياغة تشريعات تضمن البناء النقدي الأوروبي واستقراره: حيث مهد المجلس الأوروبي المنعقد في 17 و18 ديسمبر 2010 الطريق لإجراء تغيير محدود في معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي لتطبيق ميكانيزم أوروبي للاستقرار وذلك بإضافة فقرة ثالثة للمادة 136 من المعاهدة: " الدول الأعضاء في عملة الأورو يمكن أن تطبق ميكانيزم للاستقرار الذي يشتغل عند الضرورة لحماية الاستقرار في منطقة الأورو في مجملها. حيث المساعدة الممنوحة تحت راية الميكانيزم ستخضع إلى شروط صارمة"، دون المساس بالفقرة 125 المتضمنة "لا الإنقاذ". وقد اعتمد هذا القرار رسميا في مارس 2011.

5. خاتمة:

كانت أزمة الديون السيادية اليونانية أساس أزمة اليورو؛ نتيجة لغياب رقابة البنك المركزي الأوروبي من جهة وعدم شفافية الحكومة اليونانية منذ انضمامها للاتحاد النقدي الأوروبي وقد امتدت هذه الأزمة لتشمل بعض دول المنطقة المشابهة الخصائص الاقتصادية مع اليونان، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى، واستدعت محاولات حسر الأزمة والتحكم فيها جهود من الحكومة اليونانية تمثلت أساسا في ترشيد نفقاتها ورفع واستحداث ضرائب وتسريح العمال وتخفيض الأجور والمعاشات بغرض ضبط الميزانية العامة لها. وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

كما سارع قادة دول الاتحاد الأوروبي إلى تمويل الاقتصاد اليوناني بواسطة الآلية الأوروبية للاستقرار المالي إضافة إلى سن تشريعات جديد تهدف إلى مساعدة دول منطقة اليورو في حالة وقوع أزمات. وهو ما يثبت الفرضية الثالثة.

لقد تمكنت اليونان من العودة مجدداً لأسواق رأس المال في بداية عام 2015، لكن شكوك المستثمرين بالنسبة لمستقبل البلاد لم تتراجع بل هناك تخوف كبير من إمكانية عودة الاقتصاد للنمو الإيجابي.

1.5. نتائج الدراسة: لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج وهي:

- أزمة الديون السيادية اليونانية هي نتاج عدم احترام معايير الانضمام للاتحاد الأوروبي أولا ثم عدم وجود نظام للمراقبة والإشراف المباشر للبنك المركزي الأوروبي على البنوك المركزية للدول منطقة اليورو؛
- إن أزمة الديون السيادية جعلت من الاتحاد الأوروبي يعيد النظر في إعادة صياغة بعض التشريعات المتعلقة بالبناء النقدي الأوروبي لضمان سلامته من خلال إضافة فقرة ثالثة للمادة 136 في معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي؛
- لعب الاتحاد الأوروبي من خلال أجهزته خاصة البنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية دور تمويلي للاقتصاد اليوناني من خلال الآلية الأوروبية للاستقرار المالي، وتنسيقي مع صندوق النقد الدولي بغرض تمويل الاقتصاد اليوناني؛
- استطاع الاتحاد الأوروبي المحافظة على الوحدة الأوروبية ومنع انهيار اليورو، رغم الخلافات التي برزت وعلى رأسها الخلاف البريطاني مع قادة الاتحاد الأوروبي الذي مهد لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

2.5. الاقتراحات:

- ضرورة ضبط وترشيد النفقات من أجل توازن الموازنات العامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول منطقة اليورو؛
- ضرورة التقيد بشروط الانضمام للاتحاد الأوروبي لتجنب الأزمات المالية والاقتصادية والمحافظة على الاقتصاد الوطني اليوناني والبناء الاقتصادي والنقدي الأوروبي؛

- ضرورة تطبيق دول منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي التدابير والإجراءات والتوجهات المالية والاقتصادية المقدمة من طرف أجهزة الاتحاد الأوروبي سواء المفوضية الأوروبية أو البنك المركزي من أجل تجنب وتفادي الأزمات المالية والنقدية وعدوى انتقالها بين دول الاتحاد.

6. قائمة المراجع:

1. أحمد منير النجار، "محاولات إنقاذ اليونان إلى أين"، مجلة اتحاد مصارف الكويت، (98)، جويلية 2012، الكويت.
2. أليكس أليكسييف، "اليونان ولعبة المائدة المجانية"، ترجمة علي الحارس، موقع قضايا أمن الأسرة، 10 مارس 2010.
3. آيت يحي سميير، فضيل رايس، أزمة الديون السيادية في الاتحاد الأوروبي وأثرها على مستقبل اليورو: حالة اليونان"، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، 26/27 فيفري 2012، المركز الجامعي الوادي، الجزائر.
4. بلوغي نادية، "تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأوروبية ومتوسطة -دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014.
5. التقرير الاقتصادي الصادر عن مجلس الغرفة السعودية، "الديون اليونانية وأزمة اليورو: الدروس المستفادة لدول مجلس التعاون الخليجي"، (19)، المملكة العربية السعودية، جويلية 2010.
6. صندوق النقد الدولي، "اتفاق على مستوى خبراء الصندوق- أوروبا والصندوق يتفقان مع اليونان على خطة تمويلية بقيمة 110 مليار يورو-"، نشرة الصندوق، واشنطن، 2 ماي 2010.
7. طيني مريم، "واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية 2002-2012"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014.
8. عبد الحميد مرغيت، "الاتحاد النقدي الأوروبي: أصوله - أدائه- ومشكلاته"، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 07/08 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.
9. عبد الكريم عبيدات، علي بوعمامة، "مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل أزمة الديون الأوروبية"، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، 26/27 فيفري 2012، المركز الجامعي الوادي، الجزائر.
10. عدنان عباس علي، "اجتماع القمة الأوروبية في مرسيليا: قضايا كبيرة ونتائج متواضعة"، مجلة اتحاد المصارف الكويت، (99)، الكويت، فيفري 2012.
11. علي عبد الفتاح أبو شرار، "الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات"، (دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007).
12. كامل البكري، "الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل"، (الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001).
13. لقمان معزز، شريف بودري، "المنافسة بين الدولار والأوروبي في ظل استقرار النظام النقدي الدولي"، مجلة الباحث، (09)، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2011.
14. محمد زيدان، رشيد إدريس، "اليورو والنظام الاقتصادي العالمي: رهانات وتحديات"، الملتقى الدولي الأول حول: اليورو واقتصاديات الدول العربية"، 18/20 أفريل، جامعة الأغواط، الجزائر.
15. محمود محمد الإمام، "تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي - الدروس المستفادة للتكامل العربي-"، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1998.
16. يوسف أمال، "إمكانية التكامل الاقتصادي العربي على ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة"، دورية دراسات اقتصادية، (09)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
17. Muhamed,A. (June 2011). "The Greek Sovereign Debt Crisis: Antecedents, Consequences and Reforms Capacity". Journal of Economics and Behavioral Studies, 2(6).
18. Uri Daudush and Others, Paradigm Lost The Euro In Crisis, Carnegie endowment,
19. Rebecca, M., Neson, P., Derek, E.(18 August, 2011). "Greeces Debt Crisis: Overview, Policy Responses, and Implications". Congressionl Research Service.
20. Benjamin, C., Christopher. (15 Juillet 2010). " L'imbroglie grec La dette souveraine grecque prise au piège de la zone euro "
21. Raymond, J., James, K. (January 2012). " The Future of the Eurozone and U.S.Intereste ".Congressional Research Service.
22. European Financial Stability.(July 2012). Facility, EFSF.
23. European Stability Mechanism, <http://www.esm.europa.eu/about/index.htm> (13/06/2015, 12:20.)
24. European Stability Mechanism, ESM/EFSS Programmes for Greece, <http://www.esm.europa.eu/about/index.htm> (le: 24/01/2016, 18:51)